الأمم المتحدة الاتحاد الأفريقي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الاتحاد الأفريقي

E/ECA/COE/36/2
AU/STC/FMEPI/EXP/2(III)

Distr.: General
9 March 2017

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة الخبراء
الاجتماع السادس والثلاثون

الاتحاد الأفريقي
لجنة الخبراء
الاجتماع الثالث

الاجتماعات السنوية المشتركة العاشرة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

اجتماع لجنتي الخبراء
داكار، ٢٣-٢٥ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت *
المسائل النظامية الخاصة باللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت مؤخراً في أفريقيا

أولاً – مقدمة

١ – تراجع النمو الاقتصادي في أفريقيا إجمالاً في عام ٢٠١٦ تراجعاً حاداً حيث هبط إلى ١,٧ في المائة، أي أقل من متوسط نمو البلدان النامية البالغ ٣,٨ في المائة. وقد تأثر أداء النمو هذا تأثراً شديداً بالنتائج التي حققتها أكبر ستة اقتصادات أفريقية، وهو يخفي النمو الملحوظ الذي حققه ٣٢ بلداً في عام ٢٠١٦ بنسبة لا تقل عن ٣ في المائة. ويُعزى هذا النمو الإيجابي الناتج عن ذلك

* E/ECA/COE/36/1-AU/STC/FMEPI/EXP/1(III).

عموما إلى الاستهلاك والاستثمار الخاصّين (في الهياكل الأساسية في عدة بلدان) بفضل التحسينات التي أُدخلت على مناخَي الأعمال والاستثمار في كثير من البلدان.

٢ - وعلى الرغم من أن أسعار السلع الأساسية بدأت تنتعش منذ بداية عام ٢٠١٦ بعد انخفاضها على مدى العامين السابقين، فلا تزال أدنى من مستوياتها في عام ٢٠١٤. ورغم ذلك، تباطأ النمو في جميع المجموعات الاقتصادية (الاقتصادات المصدرة للنفط والاقتصادات المستوردة للنفط والاقتصادات الغنية بالمعادن)، مسجلاً ما نسبته ٠,٨ في المائة في المجموعة الأولى و٢,٥ في المائة في الثانية و٢,٢ في المائة في الثالثة في عام ٢٠١٦. وأدى ذلك التباطؤ إلى تفاوت في أداء النمو بين المناطق دون الإقليمية، حيث سجلت منطقة شرق أفريقيا أعلى معدل نمو.

٣ - وعلى المستوى الاجتماعي، أصبحت الفئات الفقيرة في أفريقيا تعيش في مستوىً أدنى بكثير من عتبة الفقر المدقع في المناطق الأخرى، إذ بلغ متوسط الاستهلاك حوالي ٦٠ في المائة من الخط الدولي للفقر. وعلى الرغم من المكاسب العديدة التي تحققت في أفريقيا، فإن مسألة عدم المساواة تظل تحدياً رئيسيا يعيق التنمية فيها. فمتوسط مستويات التفاوت داخل البلدان في أفريقيا مرتفع ويعيق تأثير النمو الاقتصادي في الحد من الفقر. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ الذي أُحرز في القارة على صعيد المساواة بين الجنسين، فإن المكاسب جاءت متفاوتةً بين البلدان والمناطق دون الإقليمية، ولا تزال مسألة عدم المساواة بين الجنسين تمثل تحدياً رئيسياً يعيق التنمية في أفريقيا.

٤ - ولا تزال آفاق القارة على المدى المتوسط إيجابية، مدفوعة بقوة الطلب المحلي والاستثمار (لا سيما في الهياكل الأساسية)، وقوة قطاع الخدمات، وانتعاش أسعار السلع الأساسية، وتركيز البلدان المصدِّرة للنفط على القطاعات غير النفطية. ومع ذلك، تظل المخاطر المنذرة بالتدهور قائمة. فانتعاش الاقتصاد العالمي الذي يسير بوتيرة أبطأ مما كان، وما خلّفه قرار المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية الخروجَ من الاتحاد الأوروبي من انعكاسات على الاتحاد وغيره من الاقتصادات العالمية الكبرى، وحالة الارتياب التي تكتنف توجُّه الإدارة الجديدة للولايات المتحدة في مجال السياسات، واستمرار التباطؤ الاقتصادي في الصين، فضلاً عن المخاطر المتعلقة بالأحوال الجوية والمخاطر السياسية والأمنية، هي مسائل ما زالت تشكّل تحديا يعترض البلدان الأفريقية. ومع ذلك، لا تزال توقعات النمو على المدى الطويل بالنسبة لأفريقيا واعدة، حيث لا تزال ركائزها قوية نسبياً.

ثانياً – التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي وآثارها على أفريقيا

٥ - شهد النمو الاقتصادي العالمي انخفاضا طفيفا حيث هبط من ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٢,٣ في المائة في عام ٢٠١٦ (الشكل ١)، مما يعكس انخفاضا ضئيلاً في نمو تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (الاستثمار) والاستهلاك النهائي للأسر المعيشية. وتعزى توقعات تدنّي النمو العالمي إلى استمرار ضعف المؤشرات الأساسية، لا سيما في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، الذي يرجع في المقام الأول إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية غير المعادن وتضاؤل الاستثمار وانكماش التجارة وضعف الطلب وتزايد التضخم. ومع ذلك، يبدو أن التوقعات على المدى المتوسط يغلب عليها الطابع الإيجابي شيئا ما، حيث يتوقع أن يرتفع النمو إلى ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٧،

بفضل توقُّع أن تحقق الاقتصادات الناشئة والمتقدمة النمو أداء أقوى مما كانت عليه. ترتبت على هذا التراجع على النطاق العالمي آثار كبيرة في أداء أفريقيا في مجالي التجارة والاستثمار.

٦ - وفي الاقتصادات المتقدمة النمو، انخفض النمو من ١,٩ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ١,٨ في المائة في عام ٢٠١٦، ومن المتوقع أن يبلغ حوالي ١,٩ في المائة في عام ٢٠١٧. ويعزى ذلك إلى ضعف النمو وهشاشته في الكثير من الاقتصادات الناضجة. وفي منطقة اليورو، يستمر انتعاش النمو حيث بلغ ١,٩ في المائة في عام ٢٠١٦، على الرغم من العوائق الناتجة عن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. أما في الولايات المتحدة، فقد تأخّر النمو من ٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٦، بفعل عوامل شتى تمثلت في انكماش قطاع الطاقة، والصناعات التحويلية في ظل انخفاض أسعار النفط وارتفاع أسعار الصرف نسبيا، وتليين العلاقات بين الشركاء التجاريين، مما أعاق النمو في البلدان المتقدمة النمو. ولا يزال نمو اقتصاد اليابان منحصرا في ٠,٥ في المائة في عام ٢٠١٦ بسبب ضعف الاستهلاك الخاص فيها وانخفاض عدد شركائها التجاريين الآسيويين.

٧ - وتراجعت الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بنسبة ١,٢ في المائة في عام ٢٠١٦، بعد هبوط بنسبة ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٥، بسبب الاهتزاز الذي تعرّض له العديد من البلدان المصدرة للسلع الأساسية بفعل انخفاض الأسعار والغموض السياسي وهشاشة البيئة الدولية. وشهد الاتحاد الروسي نمواً سلبياً بنسبة ١,٩ في المائة في عام ٢٠١٦، زاد من حدته التقشف المالي وتضاعف الاستهلاك لدى الأسر المعيشية وقلة الاستثمارات، وهو ما تفاقم بسبب الجزاءات الدولية. وعلى النقيض من ذلك، شهدت بلدان جنوب شرق أوروبا نمواً إيجابياً بنسبة ١,٩ في المائة في عام ٢٠١٦ بفضل انخفاض أسعار الطاقة وتحسّن الظروف الاقتصادية في منطقة اليورو. وأحدث تراجع الاستثمار الخاص في الصين ضغطاً قويا نسبياً على الناتج المحلي الإجمالي للبلد، الذي يتوقع أن يحقق نموا بنحو ٦,٦ في المائة في عام ٢٠١٦، أي أقل بقليل مقارنة بالعام السابق.

٨ - ولا تزال أوضاع العمالة على الصعيد العالمي سيئة. فقد انخفض معدل البطالة من ٦ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٥,٩ في المائة في عام ٢٠١٤ (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٦). وظل معدل البطالة على الصعيد العالمي ثابتاً عند ٥,٨ في المائة في عام ٢٠١٦، ويرجع ذلك أساساً إلى أوجه التحسّن التي طرأت على سوق العمل في الاقتصادات المتقدمة النمو، بينما ظلت عدّة اقتصادات ناشئة، مثل البرازيل والاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا، تواجه الصعوبات في هذا الصدد (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٦). وفي عام ٢٠١٧، يتوقع أن ينخفض معدل البطالة انخفاضاً طفيفا إلى ٥,٧ في المائة، رغم أن العدد المطلق للعاطلين عن العمل من المرجح أن يتجاوز حد ٢٠٠ مليون نسمة.

٩ - وظلت ضغوط التضخم العالمي ضئيلة في عام ٢٠١٦، حيث قُدرت بنسبة ٠,٧ في المائة في الاقتصادات المتقدمة النمو فيما بلغت ٤,٥ في المائة في الاقتصادات الناشئة والاقتصادات النامية مقارنة بنسبة ٠,٣ في الأولى و٤,٧ في المائة في الثانية في عام ٢٠١٥. وأدى هذا الوضع أيضاً إلى تباينات في المواقف المتعلقة بالسياسات النقدية، حيث حافظت اقتصادات كبرى عديدة على تدابير تيسيرية أو عززتها، بينما اضطرت عدة اقتصادات نامية إلى تشديد سياساتها النقدية سعياً إلى

كبح التضخم الآخذ في الارتفاع. وفي البلدان المتقدمة النمو، ارتفع معدل التضخم الإجمالي من ٠,١ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٠,٧ في المائة في عام ٢٠١٦، ومن المتوقع أن يرتفع إلى ١,٤ في عام ٢٠١٧ بفضل انتعاش الأسعار الاقتصادية وتعزيز النشاط الاقتصادي. وزاد التضخم في الولايات المتحدة زيادة معتدلة حيث بلغ ١,٢ في المائة في عام ٢٠١٦، بعد ارتفاع طفيف بلغ ٠,١ في المائة في عام ٢٠١٥، حيث أدى ارتفاع قيمة الدولار وانخفاض أسعار الطاقة والمواد الغذائية إلى احتواء التضخم. وفي منطقة اليورو، أدى انخفاض أسعار السلع الأساسية وسياسات التخفيف من القيود النقدية إلى عكس مسار التضخم، الذي لم يرتفع بأكثر من ٠,٣ في المائة في عام ٢٠١٦. وتراجعت ضغوط التضخم في الاقتصادات النامية والناشئة تراجعا طفيفا من ٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٦. ومع ذلك، واجه العديد من البلدان المصدرة للنفط ضغوطاً تضخمية كبيرة لانخفاض قيمة عملاتها بفعل صدمات الأسعار (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، ٢٠١٦).

١٠ - أما التوقعات على المدى المتوسط، فهي، وإن كانت تبعث على التفاؤل، لا تزال معرضة لمخاطر هبوط كبير، حيث تبدو آفاق معظم الاقتصادات المتقدمة قاتمة. ففي الاقتصادات المتقدمة النمو، تشتد المخاوف من احتمالات النمو على المدى المتوسط في ضوء انخفاض الطلب الكلي وتفاقم التباينات وارتفاع معدل شيخوخة السكان. وقد أظهر استمرار شروط التبادل التجاري غير المواتية نقاط ضعف هيكلية تعاني منها عدة اقتصادات مصدرة للسلع الأساسية واقتصادات ناشئة وأخرى نامية، وهو ما تفاقم من جراء تباين السياسات النقدية للاقتصادات المتقدمة النمو. ومع انخفاض الاحتياطات المالية، تبذل السلطات النقدية في كثير من البلدان النامية والاقتصادات الناشئة قصارى جهودها لتبديد الشواغل المتعلقة بالنمو عن طريق إدارة التضخم وحسابات رأس المال والثقة في قطاع الأعمال. وعلاوة على ذلك، فإن انخفاض إمكانات تحقيق الشركاء التجاريين للقارة نموا أدنى على المدى المتوسط يحد من آفاق تحقيق النمو الاقتصادي في القارة. وإذا بقيت كافة العوامل الأخرى مستقرة، فقد تشمل الآثار غير المباشرة لذلك على الاقتصادات الأفريقية تراجع الطلب على صادراتها وانخفاض جاذبية الاستثمار فيها، إلى جانب ارتفاع مدفوعات الفائدة في ظل ازدياد تشدّد الأسواق المالية العالمية وتقلبها (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٦ أ، ٢٠١٦ ب).

ثالثاً - الأداء الاقتصادي الأفريقي وآفاقه

١١ - انخفض معدل النمو في أفريقيا من ٣,٧ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ١,٧ في المائة في عام ٢٠١٦ نتيجة لضعف الظروف الاقتصادية العالمية، واستمرار انخفاض أسعار النفط، والأحوال الجوية الضارة (الشكل ١). ومن بين المناطق ذات الاقتصادات النامية، لا يتجاوز معدل النمو في أفريقيا إلا نظيره في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي تراجع بنسبة ٠,٥ في المائة في عام ٢٠١٦.

الشكل ١

النمو الاقتصادي في أفريقيا والبلدان ذات الاقتصادات الناشئة والنامية، ٢٠١٣ –٢٠١٦

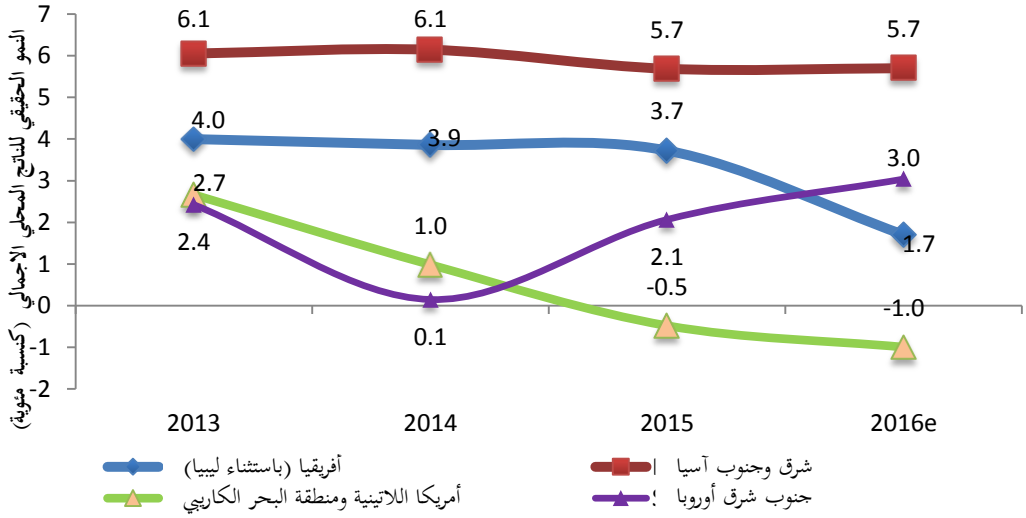

المصدر :حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استنادا إلى بيانات أعدتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة ووحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست، ٢٠١٦.

ملحوظة = e :تقديرات

ألف – الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص باعتبارهما محفزين رئيسيين للنمو

١٢ – ارتكز النمو الاقتصادي الإيجابي في أفريقيا إلى حد كبير على المساهمات الإيجابية للاستهلاك الخاص والحكومي، وعلى الاستثمار أيضا. وتراجع الاستهلاك الحكومي تراجعاً طفيفاً بنسبة ٠,٢ نقطة مئوية، أي من ٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٠,٤ في المائة في عام ٢٠١٦ (الشكل ٢). وبالمثل، تراجع نمو إجمالي تكوين رأس المال بنحو ٠,٥ نقطة مئوية، أي من ١ إلى ٠,٥ في المائة (لأسباب شتى أهمها انخفاض أسعار النفط وتباطؤ الطلب في جميع أنحاء العالم، لا سيما في الصين، واستمرار الضغوط على العملات والقيود المفروضة على الاستيراد). وتراجع صافي مساهمة الصادرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ناقص ٠,٣ في المائة في عام ٢٠١٦ بسبب تقلص إيرادات التصدير نتيجةً لانخفاض أسعار السلع الأساسية وتأخر الطلب الخارجي عليها. وانخفضت أيضاً مساهمة الاستهلاك الخاص من ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ١,٠ في المائة في عام ٢٠١٦ بسبب انخفاض الإنتاج الزراعي الناجم عن تأثره بالأحوال الجوية الضارة، وزيادة التضخم وارتفاع أسعار الفائدة، كما حدث في نيجيريا وجنوب أفريقيا.

الشكل ٢

نمو الناتج المحلي الإجمالي ومكونات النمو المصاحبة له في أفريقيا، ٢٠١٤ –٢٠١٦

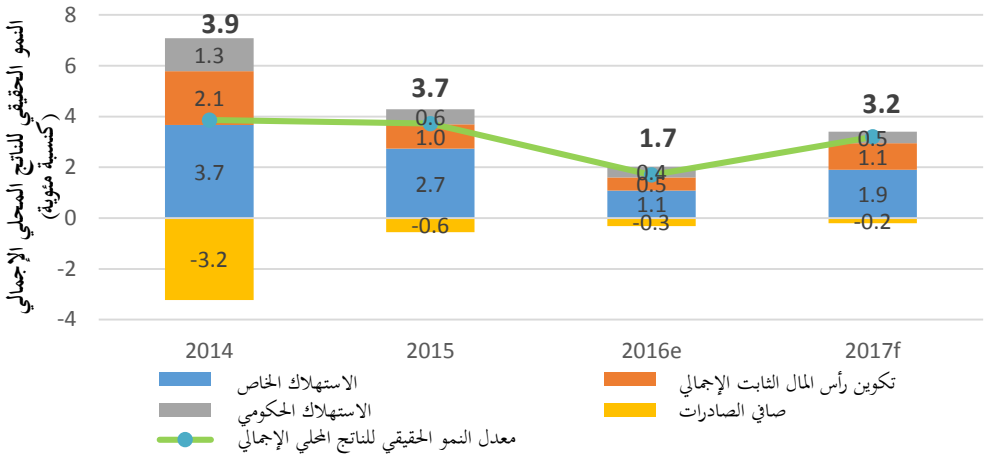

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استنادا إلى بيانات أعدتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة ووحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست، ٢٠١٦.

ملحوظة = e : تقديرات، f : توقعات

باء– نمو متفاوت بين المجموعات الاقتصادية والمناطق دون الإقليمية، مع منطقة شرق أفريقيا في مركز الصدارة

١٣ – بدأت أسعار السلع الأساسية في الانتعاش منذ بداية عام ٢٠١٦ بعد انخفاضها على مدى العامين الماضيين، ولكنها ظلت أدنى من المستويات التي سجلتها في عام ٢٠١٤. وعلى الرغم من ذلك الانتعاش، تباطأ النمو في جميع المجموعات الاقتصادية (الاقتصادات المصدرة للنفط والاقتصادات المستوردة للنفط والاقتصادات الغنية بالمعادن)، مسجلاً ما نسبته ٠,٨ في المائة في المجموعة الأولى و٢,٥ في المائة في الثانية و٢,٢ في المائة في الثالثة في عام ٢٠١٦ (الشكل ٣). وانخفض النمو في الاقتصادات المصدرة للنفط من ٣,٨ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ١ في المائة في عام ٢٠١٦، ويُعزى ذلك جزئياً إلى انخفاض أسعار النفط الذي حدث منذ منتصف عام ٢٠١٤، على الرغم من انتعاشه في عام ٢٠١٦.

الشكل ٣

أداء النمو في أفريقيا حسب كل مجموعة اقتصادية، ٢٠١٣ –٢٠١٦

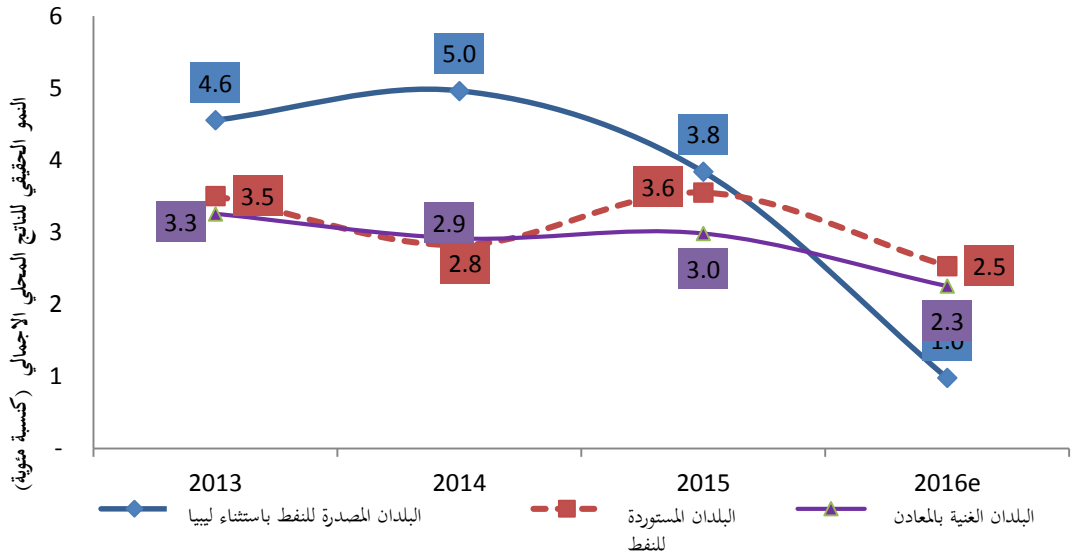

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استنادا إلى بيانات أعدتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، ٢٠١٦.

ملحوظة: e = تقديرات

١٤ – ومن بين المناطق دون الإقليمية الأفريقية، واصلت منطقة شرق أفريقيا تسجيل أعلى معدل نمو فيها، حيث بلغ نسبة ٥,٥ في المائة في عام ٢٠١٦، على الرغم من تراجعه من معدل ٦,٥ في المائة المسجّل في عام ٢٠١٥ (انظر الشكل ٤)، لأسباب منها أساسا أداء النمو الجيد في كل من إثيوبيا وكينيا ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وقد أسهم استثمار كينيا في الهياكل الأساسية وازدهار الاستهلاك المنزلي فيها في مواصلة الدفع بعجلة النمو في هذه المنطقة دون الإقليمية. ومع ذلك، قد تترتب على ضعف قطاع السياحة الناجم عن المخاوف الأمنية وارتفاع سعر الفائدة الذي رفع تكاليف الائتمان، آثار وخيمة في النمو على المدى المتوسط. وفي رواندا، يُعزى النمو إلى انتعاش قطاعي الزراعة والخدمات؛ على الرغم من أن انخفاض أسعار السلع الأساسية (القهوة والشاي مثلاً) ورداءة الهياكل الأساسية سيشكلان عائقاً كبيراً. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، شكل الطلب المحلي القوي جنبا إلى جنب انتعاش قطاعَي الخدمات والصناعات التحويلية المحفزين الرئيسيَين للنمو. وفي أثيوبيا، لا يزال الإنفاق العام في مجال الهياكل الأساسية يدفع بعجلة النمو بصورة إيجابية. ومن المتوقع أن تظل معدلات النمو في شرق أفريقيا متصدرةً لمعدلات نمو بقية المناطق دون الإقليمية في فترة التنبؤ ٢٠١٧ – ٢٠١٨، بفضل النمو القوي في بلدان مثل كينيا ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة والاستفادة من انخفاض أسعار النفط وتوسيع نطاق الاستثمار العام.

١٥ – وتراجع النمو بحدّة في منطقة غرب أفريقيا من ٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٠,١ في المائة في عام ٢٠١٦ (الشكل ٤)، ويعزى ذلك أساسا للانكماش الاقتصادي الذي شهدته نيجيريا — أكبر اقتصاد في القارة – من جراء كساد أسعار النفط وانخفاض إنتاج النفط وقلة الطاقة وارتفاع

الأسعار وندرة النقد الأجنبي وكساد الطلب الاستهلاكي. وبالمثل، تباطأ نمو غانا في عام ٢٠١٦ ليبلغ أقل معدل سجله على مدى العقدين الماضيين. وعلى النقيض من ذلك، شهدت كل من كوت ديفوار والسنغال أداءً أفضلَ خلال تلك الفترة، حيث سجلا معدلَ نمو قويَّين بلغ في الأول ٨ وفي الثاني ٦,٣ في المائة. وفي السنغال، واصلت زيادة الاستثمار العام والخاص، لا سيما في مجالات الطاقة، والهياكل الأساسية، والزراعة، ومصائد الأسماك، والسياحة، والمنسوجات، وتكنولوجيا المعلومات، والتعدين، الدفع بعجلة نمو الاقتصاد. وفي كوت ديفوار، ارتكز النمو الذي تحقق في البلد على إدخال تحسينات على بيئة الاستثمارات وزيادة الإنفاق على الهياكل الأساسية في قطاعي النقل والطاقة. ويُتوقع أن يرتفع النمو في غرب أفريقيا ليبلغ حوالي ٣ في المائة في عام ٢٠١٧، و٤,٣ في المائة في عام ٢٠١٨، مدفوعاً بتحسن الأداء الاقتصادي أساساً في الاقتصادات الكبيرة في المنطقة (مثل كوت ديفوار وغانا ونيجيريا). وسينصب التركيز على تنويع الاستثمارات في القطاعات غير النفطية وزيادة تدفقات الاستثمار الناجمة عن اتباع نظام أسعار الصرف العائمة (لا سيما في نيجيريا)، وانتعاش أسعار النفط وزيادة إنتاج النفط وتحسين آفاق النمو نتيجةً لتحسين ظروف الاقتصاد الكلي وزيادة الاستثمار العام.

الشكل ٤

أداء نمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا ومكوناته حسب المنطقة دون الإقليمية، ٢٠١٥ – ٢٠١٧

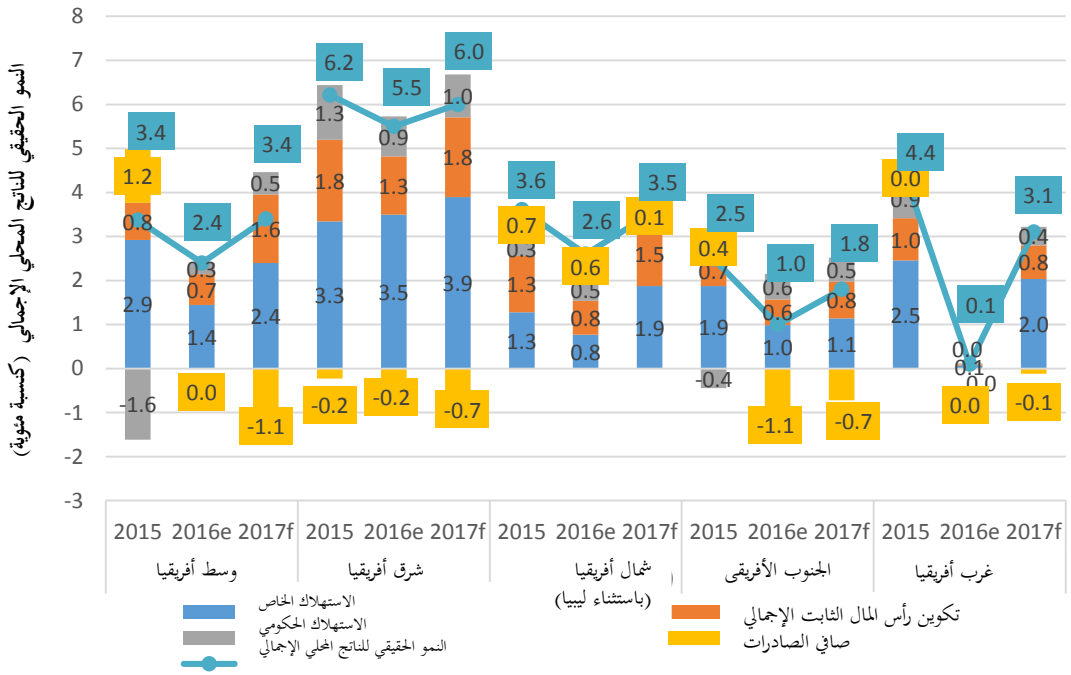

المصدر :حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استنادا إلى بيانات أعدتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة ووحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست، ٢٠١٦.

ملحوظة = e :تقديرات، = f توقعات

١٦ – وانخفض النمو بحدّة في منطقة الجنوب الأفريقي من ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ١,٠ في المائة في عام ٢٠١٦، مسجلاً أقل معدل من بين المناطق دون الإقليمية. ويمثّل ذلك إلى حد كبير انخفاض أسعار السلع الأساسية على الصعيد العالمي، والجفاف، وانقطاع

الكهرباء، وتشديد الشروط المالية، وانخفاض مستوى الثقة في قطاع الأعمال ولدى المستهلكين التي أعاقت النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٦. وإضافة إلى ذلك، كان نمو الاستثمارات متواضعا، وهو ما نجم عن استمرار النقص في إمدادات الكهرباء والثقة في قطاع الأعمال. ومما لا يقل عن ذلك أهمية هو أن إنتاجية العمل أخذت تتجه نحو الهبوط منذ عام ٢٠١١. وعلى وجه التحديد، سجلت أنغولا وجنوب أفريقيا نتائج نمو منخفضة للغاية، في حين ساد الركود في زامبيا وزمبابوي. وعلى النقيض من ذلك، أدى تحسن أداء النمو في موريشيوس وموزامبيق وناميبيا إلى تعويض التراجع الذي شهدته البلدان البطيئة الأداء من حيث النمو في هذه المنطقة دون الإقليمية. ولقد حفّز الانتعاش الاقتصادي في أوروبا وتلْيين السياسات النقدية مؤخراً وتيرة النمو في موريشيوس وموزامبيق. ومع ذلك، من المتوقع أن يرتفع النمو في منطقة الجنوب الأفريقي في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٩ إلى ١,٧ في موريشيوس و٢,٧ في المائة في موزامبيق، لأسباب شتى منها أساساً زيادة الاستثمارات المتوقعة في القطاعات غير النفطية الاستراتيجية، مثل الكهرباء والبناء والتكنولوجيا، في إطار مشاريع كبرى في مجال الهياكل الأساسية والتعدين.

١٧ - وشهدت منطقة شمال أفريقيا أيضاً تراجعاً في النمو حيث انخفض إلى ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٦ بعد أن بلغ ٣,٦ في المائة في عام ٢٠١٥، ويرجع ذلك أساساً إلى بُطء وتيرة النمو في الجزائر ومصر والمغرب. ففي الجزائر، ثبّط انخفاض أسعار النفط الاستثمار العام والاستهلاك الخاص، في حين تأثر النمو في مصر سلباً بتدني أداء قطاع السياحة وتراجع الإيرادات من النقد الأجنبي. وتعثر النمو في المغرب بسبب الجفاف الذي شهده البلد في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، وأثّر سلباً على القطاع الزراعي وخلّف آثارا على الاستهلاك الخاص والإنفاق الحكومي وتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي. وعلى الرغم من ذلك التراجع، يُتوقع أن يرتفع النمو في شمال أفريقيا إلى ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٧ و٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٨، بفضل تحسن الاستقرار السياسي والاقتصادي في هذه المنطقة دون الإقليمية، وبالتالي زيادة الثقة في قطاع الأعمال (ولا سيما في مصر وتونس)، وفي تدفقات المساعدات الخارجية والمشاريع الكبرى في مجال الهياكل الأساسية، على الرغم من التحديات السياسية التي لا تزال تواجهها ليبيا.

جيم - التحول الهيكلي وأداء سوق العمل

١٨ - اتبع التحول الهيكلي في أفريقيا على مدى الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٤ نمطاً اقترنت فيه الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بتراجع في كل من القيمة المضافة وأنصبة العمالة في القطاع الزراعي. وتجلت تلك العملية على الأخص في العلاقة بين العمالة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على انتقال نسبة كبيرة من اليد العاملة إلى قطاعات أخرى غير القطاع الزراعي خلال تلك الفترة. واقترن ذلك أيضاً بانخفاض في نمو الإنتاجية الزراعية

مما متوسطه ٩,٩ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٨ إلى ٤,٠ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٩ – ٢٠١٤.[١]

١٩ – وفي قطاع الصناعات التحويلية، ارتفعت تدريجياً القيمة المضافة للصناعة التحويلية مع ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ولكنها تراجعت لاحقا عند تقدمها في مراحل التطور، مما يشير إلى عدم محافظة البلدان الأفريقية على زخم النمو في هذا القطاع [٢].ومع ذلك، فإن هذا القطاع هو الوحيد الذي ارتفعت فيه الإنتاجية من ١,٩ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٤، في حين تراجعت من ٤,٤ في المائة في قطاع الزراعة و٠,٩٦ في المائة في قطاع الخدمات في عام ٢٠١٣ إلى ٢,٧ في المائة في الأول و٠,٩ في المائة في الثاني في عام ٢٠١٤. وإذْ يبلغ النمو في إنتاجية العمل في مجال الصناعات التحويلية نسبة ٣,٣ في المائة، فإنه بذلك أعلى بكثير من مقابله في منطقة اليورو حيث بلغ ٠,٩ في المائة في عام ٢٠١٤. (كونفرنس بورد، ٢٠١٥).

٢٠ – أما قطاع الخدمات، فقد ارتفعت قيمته المضافة بشكل مطرد على مدى السنوات الأولى للعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بفضل ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، قبل أن تتراجع تلك القيمة بشكل مطرد في مراحل تطورها لاحقا. ومع ذلك، واصلت حصة العمالة في هذا القطاع زيادتها المطردة خلال تلك الفترة. وقد يكون في هذه الزيادة في حصة العمالة ما يؤيد القول بأن نسبة أكبر من اليد العاملة قد انتقلت من القطاع الزراعي إلى قطاعات الخدمات التي تكون إنتاجيتها أقل منه نسبياً (ماكميلان وآخرون، ٢٠١٤). وانخفضت إنتاجية الخدمات مما متوسطه ٧,٥ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠٠٨ إلى ٣,٠ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٩–٢٠١٤، وهي أدنى إنتاجية من بين القطاعات الثلاثة قيد النظر.

٢١ – وبالاطلاع على التجمعات الاقتصادية الواردة في الشكل ٥، يتبيّن أن إنتاجية العمل من المتوقع أن تنمو في كافة المجموعات بمعدل ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٦ مع انتعاش أسعار السلع الأساسية على الصعيد العالمي، وقيام معظم البلدان بزيادة استثماراتها في القطاعات غير النفطية بهدف تنويع اقتصاداتها. إلا أنه من المتوقع أن تحتل البلدان المستوردة للنفط والمصدرة للسلع الزراعية، والتي تنمو بمعدل ٢,٤ في المائة، صدارة ناتج التجمعات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠١٤ –٢٠١٦ من حيث إنتاجية العامل الواحد.

٢٢ – وتمثّل إنتاجية العمل سمة من السمات الرئيسية التي ترتكز عليها العملية الدينامية المحركة للتحول الهيكلي في الاقتصادات الأفريقية. ولقد شهدت القارة انخفاضاً في إنتاجية العمل، لأسباب شتى منها قلة التنويع في الأنشطة الاقتصادية لبلدانها. وانخفضت إنتاجية العامل الواحد

[١] حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بناء على بيانات أعدتها منظمة العمل الدولية، ٢٠١٦.

[٢] انظر التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٧.

من ٤,٠ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ١,٢ في المائة في عام ٢٠١٥، ومن المتوقع أن تنمو بنسبة ٢,٣ في المائة، وهو معدل أقل من متوسط النمو العالمي الذي بلغ ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٦.

٢٣ - واستقرت معدلات مشاركة القوة العاملة في أفريقيا في ٦٩,٧ في المائة ومعدلات البطالة في ٩,٢ في المائة منذ عام ٢٠١٤، في حين استقرت بطالة الذكور في ٨,٠ في المائة والإناث في ١١,١ في المائة منذ عام ٢٠١٤. وتعاني النساء من معدلات بطالة أعلى من الرجال في جميع المناطق دون الإقليمية، إلا أن هذه الظاهرة أكثر حدة في منطقة شمال أفريقيا التي سجلت أسوأ معدلات البطالة بين النساء، متجاوزةً بذلك ٥٠ نقطة مئوية في معظم بلدانها. وتتسع الفجوات بين الجنسين في معدلات البطالة، لا سيما إذا أخذنا في الاعتبار الفئة الشابة من السكان التي بلغ متوسط معدل البطالة في أوساطها ١٦,٨ في المائة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. وعلى الرغم من الركود الاقتصادي في غرب أفريقيا، من المتوقع أن يرتفع اتجاه النمو في معدلات مشاركة القوة العاملة. ولا يزال الجنوب الأفريقي يواصل زيادة القوة العاملة لديه على الرغم من الآثار السلبية الناجمة عن انخفاض أسعار السلع الأساسية، بينما سيسود الاستقرار في الأقاليم الأخرى خلال السنوات القادمة. ومن المثير للاهتمام، أن معدلات مشاركة النساء في سوق العمل في بعض البلدان الواقعة في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي أعلى من مشاركة الرجال، كما هو الحال مثلاً في بوروندي، وملاوي، وموزامبيق، ورواندا.

الشكل ٥

نمو الإنتاجية حسب كل مجموعة بلدان، ٢٠٠٠ - ٢٠١٦

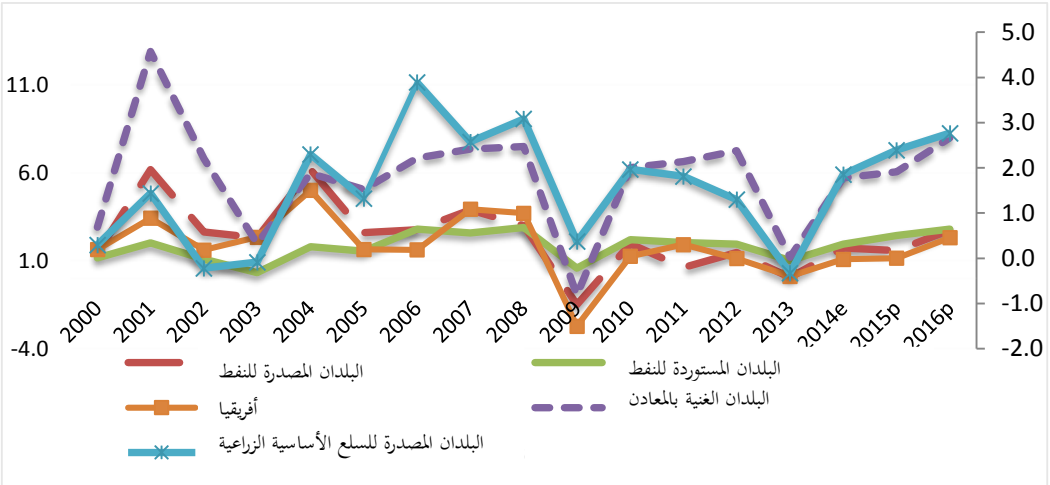

ترد البلدان الغنية بالمعادن والمصدرة للمنتجات الزراعية على المحور الثانوي.

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استنادا إلى بيانات أعدتها منظمة العمل الدولية، ٢٠١٦.

ملحوظة = e: تقديرات؛ = p تقديرات متوقعة

دال – استقرار العجز المالي والعجز في الحساب الجاري على حساب خفض الاستثمارات

٢٤ – بقي العجز المالي لأفريقيا في عام ٢٠١٦ على ما كان عليه في عام ٢٠١٥، أي عند ٥,٩ في المائة، نتيجةً لاستقرار أوجه العجز المالي في الجزائر وإثيوبيا، وتضييق فجوة العجز المالي في مصر، وانخفاضه في نيجيريا، مما ساعد في تعويض العجز المالي الآخذ في الاتساع في أنغولا وكينيا وجنوب أفريقيا.

٢٥ – وزاد نطاق العجز المالي للبلدان المصدرة للنفط اتساعاً، لأسباب منها أساسا انخفاض أسعار النفط وتزايد الاستعانة بالاحتياطيات الخارجية، حيث ارتفع ذلك العجز من ٦,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥ إلى ٦,٥ في المائة مما كان عليه في عام ٢٠١٦. وعلى النقيض من ذلك، سجلّ العجز المالي في البلدان المستوردة للنفط تحسنا طفيفا، من ٥,٦ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٥,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦. وجاء العجز المالي للبلدان الغنية بالمعادن في المرتبة الثانية على مستوى القارة، على الرغم من انخفاضه بشكل طفيف من ٦,٥ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٦,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦. وعلى الصعيد دون الإقليمي، لا تزال منطقة شمال أفريقيا تسجل أكبر عجز مالي فيها على الرغم من انخفاضه الطفيف من ١١,٧ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ١٠,٧ في المائة في عام ٢٠١٦ من الناتج المحلي الإجمالي.

٢٦ – وبقي العجز في الحساب الجاري للقارة مستقراً في عام ٢٠١٦ عند ٧,٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ولوحظ ذلك الاستقرار أيضاً في شمال أفريقيا والجنوب الأفريقي وغرب أفريقيا. وفي الوقت ذاته، ارتفع العجز في الحساب الجاري على مستوى البلدان المصدرة للنفط من ٧,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥ إلى ٨,٢ في المائة في عام ٢٠١٦. وتم تعويض ذلك بإجراء تخفيضات في ميزان الحساب الجاري من ٦,٣ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٦,١ في المائة في عام ٢٠١٦ بين الدول المستوردة للنفط، ومن ٨,٨ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٨,٥ في المائة في عام ٢٠١٦ بين الدول الغنية بالمعادن.

هاء – اتباع سياسات نقدية متشددة في معظم البلدان

٢٧ – اتبع معظم البلدان، بما فيها بعض البلدان ذات الاقتصادات القوية في القارة مثل نيجيريا ومصر، سياسات نقدية متشددة للحد من تدهور عملاتها وما يتصل بذلك من تضخم في أسعار وارداتها. فرفعت البنوك المركزية أسعار الفائدة للحد من ضغوط التضخم الناجم عن الانخفاض الكبير لقيمة عملاتها (في بلدان مثل أنغولا ومصر وغيرها)، وارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب الجفاف (في بلدان مثل إثيوبيا وأجزاء من منطقة الجنوب الأفريقي).

٢٨ – وفي المقابل، اتخذت بلدان، مثل الجزائر والكاميرون وكوت ديفوار وكينيا والمغرب، مواقف متحررة في مجال السياسات النقدية خلال تلك الفترة. فقد خفّض المغرب سعر الفائدة إلى ٢,٣ في المائة وخفضته كينيا إلى ١٠ في المائة، مستفيدَين من هدوء ضغوط التضخم لمواصلة حفز الأنشطة الاقتصادية والنمو في كل من البلدين، في حين خفضت الجزائر أسعار الفائدة على القروض المقدمة من المصرف المركزي من ٤,٠ إلى ٣,٥ في المائة للمرة الأولى منذ ما يقرب من عشر سنوات، تحت

ضغط تراجع مستويات السيولة الناجم عن انخفاض أسعار النفط. واتبع معظم البلدان في غرب ووسط أفريقيا أيضاً سياسات نقدية متحررة، منذ ربط عملتها المشتركة (فرنك الجماعة المالية الأفريقية) باليورو. ونتيجة لذلك ظلت سياساتها النقدية متحررة، بما يتماشى مع السياسات النقدية الفائقة التحرر الذي يتبعها البنك المركزي الأوروبي.

واو – استمرار انخفاض قيمة العملات المحلية في خضم انخفاض أسعار السلع الأساسية

٢٩ – تعرضت العملات المحلية لضغوط تنازلية المنحى بفعل استمرار انخفاض أسعار السلع الأساسية على مدى العامين الماضيين، وتشديد السياسة النقدية المعتمدة في الولايات المتحدة وأوجه العجز الكبير في الحسابات المالية والحسابات الجارية، مما أدى إلى استمرار انخفاض قيمة العملات في معظم الاقتصادات الكبرى في أفريقيا. وقد خفضت بلدان مثل أنغولا ومصر ونيجيريا وغيرها قيمة عملاتها ردا على ارتفاع الطلب على دولار الولايات المتحدة، أمام تراجع الاحتياطات الخارجية الناجم عن استمرار تدني أسعار النفط والسلع الأساسية. ولأن فرنك الجماعة المالية الأفريقية مربوط باليورو، فهو يتقلب بالتزامن مع تحركات أسعار صرف اليورو مقابل دولار الولايات المتحدة. وأبقى البنك المركزي للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا سعر الفائدة لديه مستقراً عند ٣,٥ في المائة، في حين ظل التضخم أقل من المعدل المستهدف البالغ ٣ في المائة. وسيؤدي الفرق في النمو بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وارتفاع أسعار الفائدة المطبقة في الولايات المتحدة إلى إضعاف اليورو، مما سيتسبب في انخفاض قيمة فرنك الجماعة المالية الأفريقية تدريجياً.

٣٠ – واتسم راند جنوب أفريقيا بالتقلب في عام ٢٠١٦، مع ارتفاع قيمته بين الحين والآخر، رغم تعرّضه في معظم الأوقات لحالات انخفاض قيمته الناجم عن غموض السياسات الداخلية وتشدّد السياسة النقدية المعتمدة في الولايات المتحدة. وعلى النقيض من ذلك، تمكنت بلدان مثل إثيوبيا وغانا من الحفاظ على استقرار قيمة عملتها أو خفضها تخفيضا طفيفا، في حين ارتفعت قيمة الشلن الكيني قليلاً مقارنة بمستوياته في عام ٢٠١٥ نتيجة للحد من اعتماد البلد على بعض الصادرات من السلع الأساسية، فضلا عن وجود احتياطات خارجية قوية.

زاي – زيادة التضخم رغم الانخفاض النسبي في أسعار السلع الأساسية على الصعيد العالمي

٣١ – ارتفع التضخم إجمالاً في القارة إلى ١٠ في المائة في عام ٢٠١٦ من ٧,٥ في المائة في عام ٢٠١٥، ومن المتوقع أن يظل عند مستوى ١٠,١ في المائة في عام ٢٠١٧ (الشكل ٦). وقد أدت العوامل في جانب العرض على الصعيد المحلي (تأثير الجفاف في الإنتاج الزراعي مثلاً) وارتفاع أسعار الكهرباء وانخفاض قيمة العملة إلى تفاقم التضخم في عام ٢٠١٦. وظل التضخم مرتفعاً نسبياً في البلدان المصدرة للنفط، مما يشير إلى أن ذلك يعزى إلى أثر انخفاض أسعار النفط الناجم عن انخفاض قيمة العملات، إضافة إلى زيادة أسعار الكهرباء المقنّنة التي تفرض ضغوطا تؤدي إلى التضخم في بعض البلدان، فضلاً عن زيادة حادة في أسعار الغذاء وأشكال أخرى من الطاقة. ومع ذلك، فقد تحقق بعض الانتعاش بفضل انخفاض أسعار النفط، ويرجح أيضاً أن يكون تشديد السياسيات النقدية قد حدّ من الضغوط في جانب الطلب في معظم البلدان.

الشكل ٦

التضخم حسب كل منطقة دون إقليمية، ٢٠١٣ – ٢٠١٧

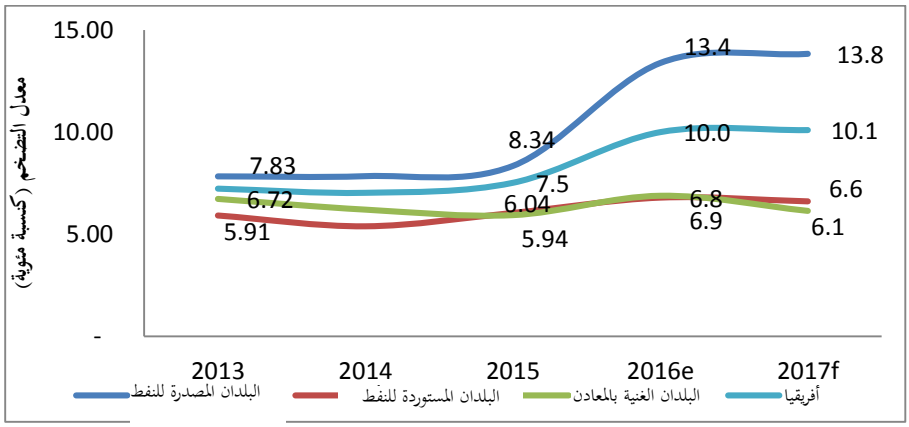

المصدر : حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استنادا إلى بيانات أعدتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، ٢٠١٦.

ملحوظة = e :تقديرات، = f توقعات

حاء– استمرار تراجع الأداء الأفريقي في مجال التجارة

٣٢ – سجّل معدل نمو صادرات أفريقيا زيادة بنسبة ١٧,١ في المائة في عام ٢٠١١، إلا أنه استمر في التباطؤ منذ ذلك الحين، حيث تراجع بنسبة ٢٩,٦ في المائة في عام ٢٠١٥، إلى أدنى معدل سجلته مناطقها كافة (الشكل ٧). وحدث ذلك بعد الانتعاش القوي الذي شهدته الصادرات القادمة من أفريقيا منذ عام ٢٠١٠، التي بلغت مجددا ما كانت عليه قبل أزمة عام ٢٠٠٨، لأسباب منها زيادة الإنتاج الزراعي في معظم بلدان منطقتي شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي أساسا ، وزيادة الاستثمار في قطاع التعدين في بلدان مثل موزامبيق والنيجر وسيراليون وزامبيا،[٣] وزيادة طلب الصين على السلع الأساسية الأولية، وخاصة الفلزات البخسة (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٥).

٣٣ – ولا تزال صادرات أفريقيا إلى بلدان العالم تعاني من قلة التنوع وهيمنة السلع الأساسية الأولية عليها إلى حد كبير، ولا سيما النفط الخام والغاز والبترول. وبالفعل، شكّل الوقود بأنواعه ما نسبته ٥٥ في المائة من صادرات أفريقيا الموجهة نحو الشركاء الخارجيين في الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٥، في حين لم تستأثر السلع المصنعة من تلك الصادرات سوى بنسبة ١٨ في المائة. ومع ذلك، لا تزال السلع المصنعة تهيمن على واردات أفريقيا، وتتمثل بشكل رئيسي في المعدات الثقيلة والسيارات والمواد الكيميائية. ولا تزال السلع المصنعة تشكل أيضا الحصة الأكبر في التجارة بين البلدان الأفريقية، حيث بلغت في المتوسط حوالي ٤٣ في المائة من تلك التجارة

[٣] انظر: Chuhan-Pole (٢٠١٥) ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الأونكتاد) (٢٠١٥).

في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥، وإنْ كانت حصة تلك السلع من التجارة ضئيلة على الصعيد العالمي، بنسبة ١٦ في المائة.[٤]

٣٤ - وجدير بالذكر أن حصة قطاع التصنيع في أفريقيا من إجمالي صادراته في العالم لا تزال تمثل أقل من ١ في المائة، رغم أن التركيز فيه موجه صوب قطاع الصناعات التحويلية، كما أن تلك الصادرات آخذة في التراجع بقدر طفيف منذ عام ٢٠١٠. وبالمثل، ما زالت حصة قطاع التصنيع من الناتج المحلي الإجمالي للقارة في تراجع طفيف وإن كان مطردا، منذ عام ٢٠١٠، على الرغم من الزيادة النسبية في إنتاج القطاع. ويدعو ذلك إلى تنويع استراتيجي لقاعدة التصدير في المنطقة مع زيادة القيمة المضافة، لتمكينه من الاستفادة بشكل أكبر من ارتباطها المستحق في الأسواق الناشئة، كتلك الواقعة في آسيا.

الشكل ٧

معدل نمو الصادرات حسب كل منطقة رئيسية (٢٠١٠ - ٢٠١٥)

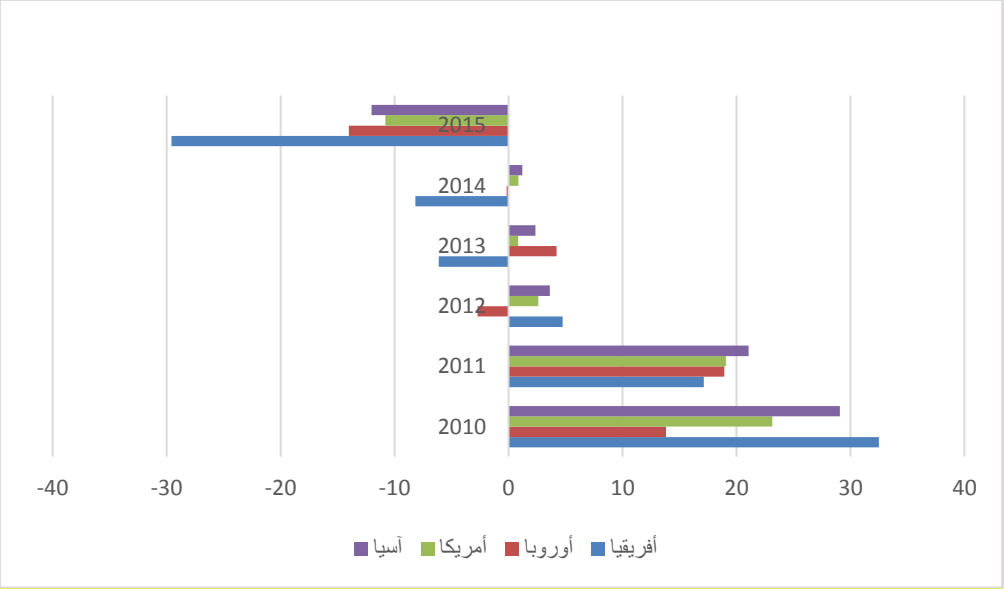

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استنادا إلى بيانات أعدها معهد الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الأونكتاد)، ٢٠١٦.

طاء- تزايد تدفقات رأس المال الأجنبي الداخل

٣٥ - على الرغم من التباطؤ الاقتصادي العالمي، بقيت تدفقات صافي الاستثمار المباشر الأجنبي الداخل إلى أفريقيا مستقرة، إذْ بلغت نحو ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عامَي ٢٠١٥ و٢٠١٦، مدفوعة في جزء منها بهشاشة الاقتصادات على الصعيد العالمي وتشديد السياسة النقدية المتبعة في الولايات المتحدة. وتركزت الوجهات الرئيسية لذلك الاستثمار في عام ٢٠١٦ على وسط أفريقيا (الكاميرون والكونغو وغابون) والجنوب الأفريقي (موريشيوس وموزامبيق وناميبيا) وشرق

[٤] حسابات المؤلف تستند إلى بيانات الأونكتاد (٢٠١٦).

أفريقيا (جيبوتي وسيشيل وأوغندا). ومن بين هذه المناطق دون الإقليمية، سجل أكبر قدر من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي في منطقة وسط أفريقيا (٣,٧ في المائة)، تليها مناطق الجنوبَ الأفريقي (٢,٨ في المائة)، وشرق أفريقيا (٢,٣ في المائة)، وشمال أفريقيا (١,٨ في المائة) وغرب أفريقيا (١,٣ في المائة).

٣٦ - وتُظهر البيانات المتاحة بشأن استثمارات الحافظات المالية أيضاً أن صافي هذه الاستثمارات قد انخفض إلى ٥,٣ مليارات دولار أمريكي في عام ٢٠١٤، مقارنة بمبلغ ٨,٢ مليارات دولار في العام السابق. ومع ذلك، سجلت جنوب أفريقيا، باعتبارها واحدة من أكبر متلقي استثمارات الحافظات المالية، زيادة نسبتها ٧٠ في المائة في عام ٢٠١٥ مقارنة بمستوى عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤. وفي نفس الوقت، سجلت نيجيريا انخفاضا في استثمارات الحافظات المالية بمقدار الثلث مقارنة بالمستويات التي شهدتها في عام ٢٠١٤ (مصرف التنمية الأفريقي، ٢٠١٦).

٣٧ - وبقيت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا مستقرة أيضاً طوال السنوات الأخيرة، حيث بلغت في مجملها ٥٤ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٤، وارتفعت إلى ٥٦ مليار دولار في عام ٢٠١٥ و٥٩ مليار دولار في عام ٢٠١٦. وارتفع الدَّين الإجمالي من ٢٧,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥ إلى ٣١,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للقارة في عام ٢٠١٦، ومن المتوقع أن يصل إلى ٣٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٧. ويعزي انخفاض الاحتياطيات الدولية إلى تراجع صافي الإقراض في شمال أفريقيا والبلدان المصدرة للنفط.

٣٨ - واستمر تدفّق التحويلات المالية بمستويات مستقرة إلى البلدان الأفريقية في ما متوسطه ٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٤ و٤,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠١١ -٢٠١٣. فقد تلقت ليسوتو في المتوسط ٣٩,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي في شكل تحويلات مالية خلال الفترة ٢٠٠٠ -٢٠١٤. كما تلقت أربعة بلدان أخرى (كابو فيردي وجزر القمر وغامبيا وليبيريا) أكثر من ١٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي في شكل تحويلات مالية خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٤. وعلى النقيض من ذلك، ثمة ١٥ بلداً تلقت في المتوسط أقل من ١ في المائة خلال الفترة نفسها. وجدير بالذكر أن ثمة خمسة بلدان لا تتوافر بشأنها بيانات عن تلك الفترة (جمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وغينيا الاستوائية، وموريتانيا، والصومال)، ولكنها قد تكون تلقت مجتمعةً مبالغ كبيرة من التحويلات المالية (مصرف التنمية الأفريقي، ٢٠١٦).

رابعاً - أداء النمو الأفريقي على المدى المتوسط: المخاطر والشكوك

٣٩ - يوجد عدد من المخاطر الداخلية والخارجية التي من شأنها أن تؤثر في آفاق نمو أفريقيا على المدى المتوسط. فتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي مؤخرا، والتباطؤ الاقتصادي للصين، وانخفاض أداء منطقة اليورو (رغم استمرار تحسنّه)، وتدني أسعار النفط، وانخفاض قيمة العملات الأفريقية الكبرى — الذي من المرجح أن يضر بالاستقرار النقدي عن طريق التضخم المستورد، رغم احتمال أن يكون مفيدا للصادرات — كلها عوامل تمثل مصدر قلق فيما يتصل بأداء أفريقيا في مجال التجارة على المدى المتوسط. ويؤثر ضعف انتعاش الاقتصاد العالمي على الأداء الأفريقي من خلال التجارة

والاستثمار والتحويلات المالية. وستظل أسعار النفط المنخفضة، رغم زيادتها في الآونة الأخيرة، تثقل كاهل البلدان المصدِّرة للهيدروكربون، على الرغم من أن الأثر الإجمالي لذلك قد يكون إيجابياً بالنسبة لأفريقيا ككل. ومن شأن انخفاض قيمة العملات الأفريقية الرئيسية أن يشكل عبئا على الاستقرار النقدي من خلال التضخم المستورد، رغم أن ذلك قد يعود بالفائدة على الصادرات.

٤٠ - وقد تتسبب الآثار الناتجة عن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي في إبطاء وتيرة الاقتصاد العالمي، مع ما قد يترتب على ذلك من آثارا جانبية تطال أفريقيا بطرق شتى أهمها التجارة والقنوات المالية. فقد تضعف العلاقات التجارية بين المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية وأفريقيا، لأن بعض الصفقات التجارية بينهما تحتاج إلى إعادة التفاوض بشأنها من خلال عملية تستغرق وقتاً طويلاً. وقد يؤدي ذلك إلى تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من المملكة المتحدة. وتشكل أيضاً السياسة النقدية المتشددة التي تتبعها الولايات المتحدة خطراً على المدى المتوسط، إذ أنها قد تحوّل مسار بعض التدفقات إلى الأسواق الناضجة.

٤١ - ولا تزال الصدمات المرتبطة بالأحوال الجوية تمثل خطراً إقليمياً، خصوصاً في أجزاء من منطقتَي شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وقد تضر بقطاع الزراعة الذي لا يزال يمثل جهة العمل الرئيسية فيهما، مما يؤدي إلى تدني إنتاجية المحاصيل وزيادة خطر التضخم بارتفاع أسعار المواد الغذائية. وقد يؤثر الجفاف أيضاً على قدرة توليد الطاقة الكهرومائية، مما يهدد جهود أفريقيا نحو خضرنة عملية التصنيع لديها. ولا يزال الأمن في بعض البلدان الأفريقية يمثل مصدر قلق، لا سيما في إثيوبيا وكينيا وليبيا وتونس، حيث أثرت المخاوف الأمنية سلباً على قطاع السياحة. وقد تؤدي وجود جماعة بوكو حرام في غرب أفريقيا وحركة الشباب في شرقها، فضلا عن الاضطرابات السياسية في بعض البلدان الأفريقية، إلى عرقلة الأنشطة الاقتصادية المحلية والحد من الاستثمارات الأجنبية في بعض البلدان.

خامساً– ضرورة الربط بين التغيير الهيكلي والتنمية الاجتماعية

٤٢ - لم يُحدث النمو الاقتصادي القوي الذي شهده العديد من البلدان في مختلف أرجاء أفريقيا في السنوات الأخيرة تأثيرا يُذكر في الحد من الفقر، وبالأرقام المطلقة، ظل عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع ثابتا عند ما كان عليه في عام ٢٠٠٢.

ألف – تحسن بعض المؤشرات

٤٣ - ارتفعت نسبة تفشي الفقر في أفريقيا من ٥٤,٣ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٥٥,٦ في المائة في عام ٢٠٠٢، ولكنها انخفضت منذ ذلك الحين بأكثر من الربع إلى ٤١ في المائة في عام ٢٠١٣. وإجمالاً، انخفض الفقر في أفريقيا بوتيرة أبطأ بكثير منها في المناطق الأخرى (الشكل ٨).

الشكل ٨

معدل الفقر على أساس ١,٩٠ دولاراً أمريكياً في اليوم (تعادل القوة الشرائية لعام ٢٠١١)، للفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٣

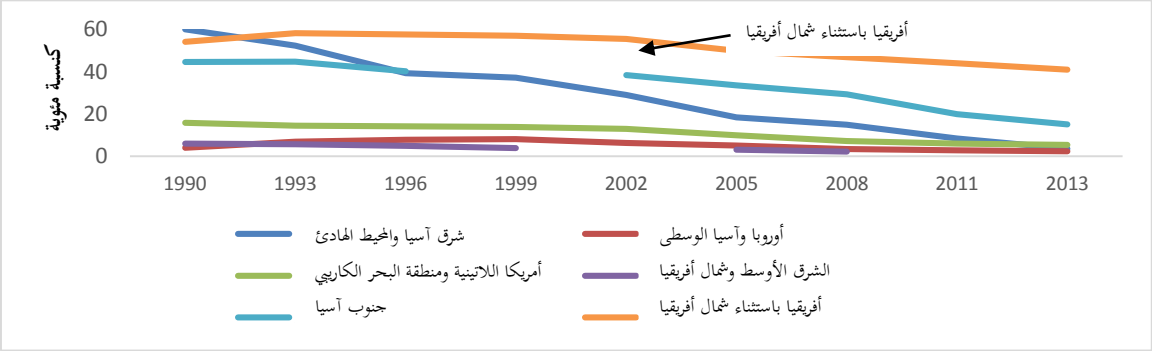

المصدر: البنك الدولي (٢٠١٦).

٤٤ - وانخفضت معدلات الفقر داخل أفريقيا في كل مكان وبوتيرة أسرع في المناطق الحضرية منها في المناطق الريفية، إلا في منطقة الجنوب الأفريقي التي تراجع فيها الفقر في الأرياف بوتيرة أسرع قليلا خلال الفترة ١٩٩٦ – ٢٠١٢ (الشكل ٩).

٤٥ - وعلى مدى الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢، زاد عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بنسبة ٤٢ في المائة، إذ ارتفع من ٢٧٦ مليوناً إلى ٣٩١ مليوناً. ومع ذلك، يبدو أن النمو الاقتصادي أحدث، منذ عام ٢٠٠٢، أثرا إيجابيا، وإنْ كان بطيئا، حيث إن عدد الذين يعيشون في فقر مدقع ظل ثابتاً تقريباً عند حوالي ٣٩٠ مليون نسمة. ومع ذلك، ارتفعت النسبة المئوية لنسبة الفقراء في العالم الذين يعيشون في أفريقيا من أقل من ١٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى أكثر من ٥٠ في المائة في عام ٢٠١٣. وتكمن عوامل شتى مثل النمو السكاني السريع، وتأخر التحول الديمغرافي، وزيادة التبيان منذ البداية بين المناطق الريفية والحضرية، وعدم المساواة بين الجنسين، وراء محدودية تأثير النمو الاقتصادي على الأداء الأفريقي فيما يتعلق بالحد من الفقر.[٥]

[٥] تناول هذه المسألة أيضا تشاندي (٢٠١٥).

الشكل ٩

اتجاهات الفقر في الريف والحضر على نطاق أفريقيا، ١٩٩٦ – ٢٠١٢

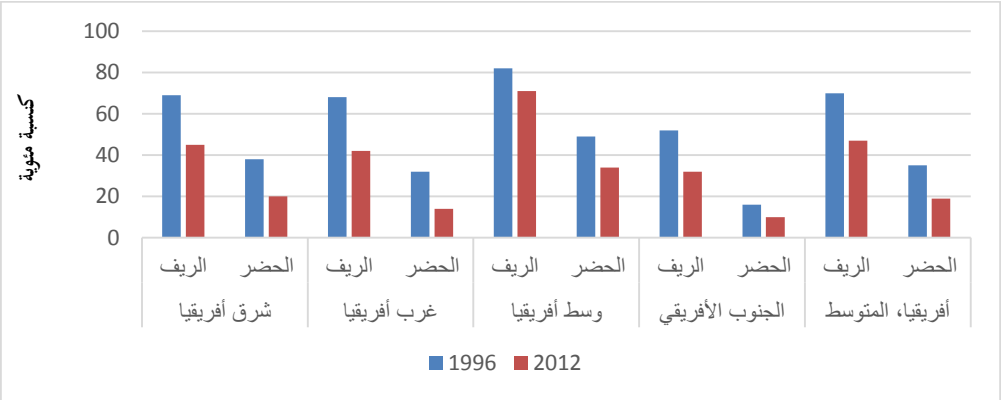

المصدر : مستمد من بيغل وآخرين (٢٠١٦).

باء– الاتجاهات الديمغرافية

٤٦ – على الرغم من أن بلدان العالم شهدت في معظمها انخفاضاً كبيراً في معدل الوفيات ومعدل الخصوبة، وبالتالي في معدلات النمو السكاني، فإن معدلات الوفيات والخصوبة والنمو السكاني لا تزال مرتفعة في أفريقيا. ولذلك بدأ العديد من الأخصائيين الديمغرافيين الحديث عن وجود "تعثر" في التحول الديمغرافي الذي بدأ في القارة في منتصف التسعينيات (بونغارتس، ٢٠٠٨؛ وغولدستون وآخرون، ٢٠١٤).

٤٧ – وقد نما عدد سكان أفريقيا بمعدل ٢,٦ في المائة سنوياً خلال الفترة ١٩٩٠–٢٠١٥، أي بأكثر من ضعف المتوسط العالمي (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٦). وفي الفترة نفسها، حققت آسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي انخفاضاً سريعاً في النمو السكاني السنوي. ومعدل النمو السكاني السنوي للقارة ليس هو الأعلى في العالم فحسب (الشكل ١٠)، بل إنه ارتفع ارتفاعا طفيفا منذ عام ١٩٩٥ من ٢,٤ إلى ٢,٦ في المائة.

الشكل ١٠

متوسط معدل النمو السكاني السنوي، ١٩٩٠ – ٢٠١٥

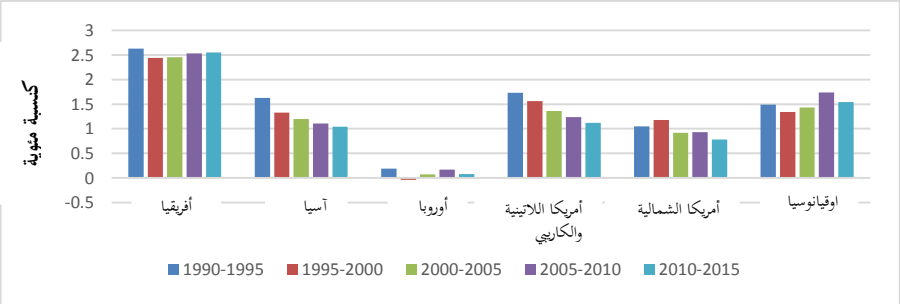

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، ٢٠١٥.

٤٨ – ويحجب متوسط معدل النمو السكاني السنوي تفاوتات إقليمية كبيرة، حيث إن متوسط النمو السكاني السنوي مرتفع في ثلاث مناطق دون إقليمية (أكثر من ٢,٥ في المائة)، وآخذ في التزايد في الجنوب الأفريقي رغم أنه آخذ في الانخفاض في شمال أفريقيا (الشكل ١١). وعلى وجه الخصوص، ارتفع عدد سكان أنغولا وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية وغامبيا والنيجر وأوغندا بأكثر من ٣ في المائة سنوياً. إلا أن عدد السكان ارتفع في الدول الجزرية الصغيرة مثل كابو فيردي وموريشيوس وسيشيل، فضلاً عن ليسوتو والمغرب وتونس بنحو ١,٠ في المائة سنوياً خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠١٥ (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، ٢٠١٥ أ).

٤٩ – وعلى الرغم من أن إجمالي معدل النمو السكاني آخذ في التباطؤ، فإن عدد سكان أفريقيا سيستمر في النمو نتيجة للزخم القائم. والعوامل التي تقف وراء التغيرات المتوقعة في عدد السكان بمرور الوقت يمكن تحديدها في الخصوبة ومعدلَي الوفيات والهجرة وآثار الزخم المذكور.[٦] وفي حالة أفريقيا، يشكّل عنصر الخصوبة نحو ثلاثة أرباع الزيادة السكانية المتوقعة لعام ٢٠٥٠ (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، ٢٠١٣).

[٦] ترتهن آثار هذا الزخم بالهيكل العمري للسكان عند نقطة البدء في تحديد توقّع معين. ففي البلدان التي تمر بمرحلة تحول ديموغرافي ويغلب فيها الشباب على هيكلها العمري، يستمر السكان في النمو لأن معدل المواليد الناجم عن العدد الكبير للنساء في الفئة العمرية التي بلغت سن الإنجاب سيتجاوز معدل الوفيات.

الشكل ١١

متوسط نمو السكان السنوي في جميع المناطق دون الإقليمية

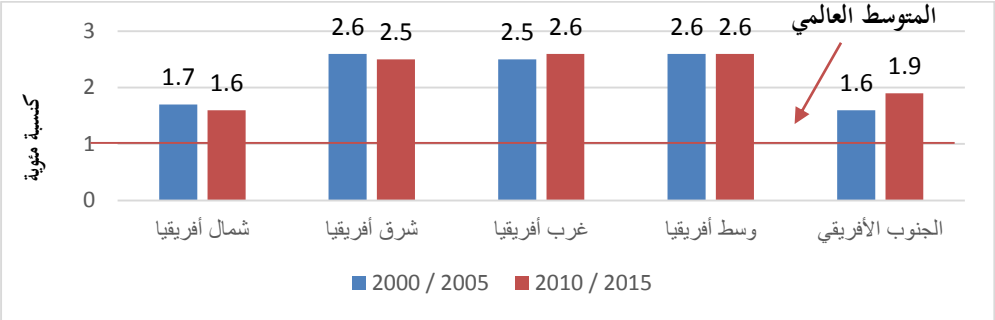

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٥) .

٥٠ - وتتجه معدلات الخصوبة في أفريقيا نحو الانخفاض، ولكن ليس بالسرعة الكافية، كما أن الفجوة كبيرة في معدلات الخصوبة بين أفريقيا وبقية العالم، ويتوقع أن تظل على ما هي عليه. وانخفض معدل الخصوبة الإجمالي في أفريقيا من ٦ مواليد لكل امرأة في عام ١٩٩٠ إلى ٤,٤ مواليد لكل امرأة في عام ٢٠١٤ (البنك الدولي، ٢٠١٦)، ولكن مع وجود أوجه تفاوت بين المناطق دون الإقليمية. وتضم أفريقيا ١٩ بلدا من البلدان الواحد والعشرين العالية الخصوبة في العالم التي يتجاوز إجمالي معدلات الخصوبة فيها خمسة مواليد لكل امرأة. وتستأثر تلك البلدان بنحو ثلثي سكان المنطقة. وتشير التوقعات إلى أن هذه المنطقة ستستأثر في الفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٠ بما عدده ١٤ بلدا من البلدان الخمسة عشر التي تضم أعلى معدلات الخصوبة في العالم (معهد التنمية الخارجية، ٢٠١٦).

٥١ - ويعد الإنجاب في سن مبكرة عاملا رئيسياً من العوامل التي تسهم في الخصوبة وارتفاع معدل النمو السكاني في المنطقة. كما أنه يقلل إلى حد كبير من احتمال استمرار الفتيات في الالتحاق بالتعليم ويحد من فرصه حصولهن على التدريب والعمل. وعلى الرغم من أن الخصوبة في تلك الفئة العمرية قد انخفضت في معظم البلدان، فإن لدى أفريقيا أعلى معدل خصوبة بين المراهقات في العالم (عدد المواليد لكل ١٠٠٠ فتاة يتراوح عمرهن بين ١٥ و١٩ عاماً) إذ بلغت النسبة في القارة ٩٨ مولود لكل ١٠٠٠ امرأة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، تليها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة ٦٧ مولود لكل ١٠٠٠ امرأة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، ٢٠١٥ ب). ويقترن أعلى معدل خصوبة بين المراهقات في العالم هذا بأقل معدل إجمالي الالتحاق بالتعليم الثانوي بين الإناث في العالم. فإبقاء الفتيات في المدارس يؤخر الزواج والإنجاب. فيقل احتمال أن تصبح النساء في سن المراهقة أمهات عندما يلتحقن بمرحلة التعليم الثانوي. وتصح هذه العلاقة السببية في الاتجاه المعاكس أيضاً، إذ يقلّ احتمال التحاق النساء في سن المراهقة بالتعليم الثانوي عندما يصبحن أمهات.

جيم – ارتفاع الفجوة بين الجنسين نسبياً بين البلدان الأفريقية

٥٢ – إن تقليص الفجوة بين الجنسين وتعزيز حصول المرأة على الفرص الاقتصادية من شأنهما أن يحققا مكاسب إنتاجية كبيرة ويحسّنا نتائج إنمائية أخرى، بما في ذلك رسم آفاق أفضل للجيل القادم. فعدم المساواة بين الجنسين في سوق العمل يؤدي إلى فقدان الفوائد التي تعود على الفرد والأسرة والمجتمع ككل. وتترتب على ذلك آثار اقتصادية فادحة، حيث قُدّرت الخسائر الاقتصادية السنوية الناتجة عن الفجوة بين الجنسين بين القوة العاملة بنحو ٦٠ مليار دولار أمريكي لمنطقة أفريقيا (باندارا، ٢٠١٥). وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في القارة منذ عام ٢٠٠٠ على العديد من الجبهات، فإن ما تحقق من مكاسب كان متفاوتا فيما بين البلدان والمناطق دون الإقليمية، ولا تزال مسألة عدم المساواة بين الجنسين تمثل تحدياً كبيرا يعيق تحقيق التنمية في أفريقيا.

٥٣ – وتتجلى الفجوة بين الجنسين في سبل الحصول على التعليم. ففي المتوسط، تتلقى المرأة في أفريقيا ما قدره ٤,٣ سنوات من التعليم مقارنة بالرجل الذي يلتقى منه ٥,٧ سنوات. وتعد منطقة غرب أفريقيا أسوأ المناطق في هذا الصدد حيث تحصل الفتيات فيها في المتوسط على ٢,٥ من سنوات التعليم، أي أقل مما يحصل عليه الفتيان بسنتين (الشكل ١٢). ويبلغ متوسط الفجوة بين الجنسين في متوسط سنوات الدراسة ١,٤ سنة، رغم أن هذا التفاوت يتراوح في الجزائر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية وليبيريا وتوغو ما بين ٣ و٣,٣ سنوات. وفي النيجر، تتلقى الفتيات في المتوسط أقل من سنة واحدة من التعليم. ويتوافق ذلك مع واقع أن أكثر من نصف الفتيات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والنيجر، ومالي اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و١٩ عاماً هن فيتات متزوجات (مصرف التنمية الأفريقي، ٢٠١٥)، مما يقيد بشكل خطير فرصهن في الترقي الوظيفي.

٥٤ – وعلى الرغم من أن الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم آخذة في التضاؤل، فإن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى المرأة لا تزال أقل من معدلات الرجال. وتسجل أفريقيا (باستثناء منطقة شمال أفريقيا) أدنى معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، وعادة ما يكون احتمال إلمام الفتيان بهما أعلى مما هو عليه بالنسبة للفتيات. وعلى الرغم من التقدم المحرز منذ عام ٢٠٠٠، فإن نسبة إلمام الإناث بالقراءة والكتابة في أفريقيا مقابل الذكور هي ٨٠: ١٠٠ فقط، أي أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ أكثر من ٩٠: ١٠٠ (مصرف التنمية الأفريقي وجهات أخرى، ٢٠١٦). ومن بين جميع القارات، تشهد أفريقيا أوسع فجوة في مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الفتيات (٧٥,٣ في المائة) والفتيان (٨١,٥ في المائة)؛ أي الفتيان في حال أفضل بنسبة ٦,٢ في المائة. ويعكس أداء المنطقة تفاوتات خطيرة في الحصول على فرص التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة الأساسية والجيدة داخل البلدان.

الشكل ١٢

الفجوة بين الجنسين حسب متوسط سنوات الدراسة لكل منطقة دون إقليمية، ٢٠١٤

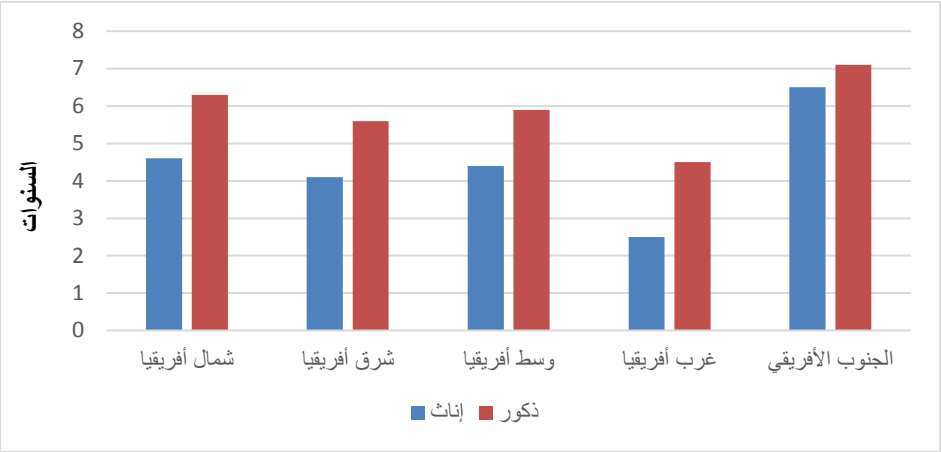

المصدر: جُمعت باستخدام بيانات أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٥).

دال – يُتوقع أن يغلب الطابع الحضري على أفريقيا بحلول عام ٢٠٥٠

٥٥ – أفريقيا هي أسرع المناطق توجها نحو التوسع الحضري في العالم، على الرغم من أنها تضم أقل نسبة من سكان الحضر. فلا يزال ما يقرب من ٦٠ في المائة من سكانها يعيشون في مناطق ريفية. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من نصف سكان أفريقيا سيصبحون بحلول عام ٢٠٢٥ ممن يعيش ويعمل في مناطق حضرية، مقارنة بنسبتهم التي بلغت ١٤,٥ في المائة في عام ١٩٥٠، و٢٨ في المائة في عام ١٩٨٠، و٣٤ في المائة في عام ١٩٩٠. وبحلول عام ٢٠٥٠، سيغلب الطابع الحضري على أفريقيا (موئل الأمم المتحدة، ٢٠١٤).

٥٦ – ويُقدر متوسط المعدل السنوي للنمو الحضري خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ بنسبة ٣,٦ في المائة، وهو معدل أعلى بكثير من معدلات المناطق الأخرى – حيث بلغ ٢,٦ في المائة في الصين، و١,٦ في المائة في أمريكا اللاتينية، و٠,٤ في المائة في أوروبا. ولا يجري التوسع الحضري في جميع البلدان بنفس المعدل، ومع ذلك، يبلغ أقصاه في البلدان التي تشهد أقل توسع حضري.

٥٧ – ويعزز التوسع الحضري تحقيق وفورات الحجم والتكتل، اللذين اتضح أنهما يدفعان أيضا بعجلة النمو الاقتصادي (البنك الدولي، ٢٠٠٩). ففي كل بلد تقريباً في العالم، يكون متوسط مستوى المعيشة في المناطق الحضرية أعلى مما هو عليه في المناطق الريفية. ويظل ذلك يمثل القاعدة السائدة بغض النظر عن مستويات الدخل القومي، وعادة ما يبقى ذلك التفاوت قائماً طوال عملية التنمية، عندما تتحول البلدان من اقتصادات يغلب عليها الطابع الريفي والزراعي إلى اقتصادات يسود فيها التوسع الحضري وتضم قطاعات صناعية وخدمية كبيرة. وفي أفريقيا، يتفاوت حجم فجوة الرفاه بين الحضر والريف تفاوتاً كبيراً من بلد لآخر، وتزداد الفجوة اتساعاً في البلدان التي تشهد أقل توسع حضري. وفي معظم البلدان، يفوق متوسط الاستهلاك في المناطق الحضرية بمرتين إلى ثلاث مرات ما هو عليه في المناطق الريفية. فهو يتراوح ما بين ١,٢ في مدغشقر وجمهورية تنزانيا المتحدة إلى أكثر من ٢,٨ في أوغندا و٣,٥ في بوركينا فاسو. وعموما، توجد علاقة ترابط شاملة لقطاعات متعددة إيجابية

وقوية بين نسبة الاستهلاك بين الحضر والريف ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (فريتز وآخرون، ٢٠٠٨).

الشكل ١٣

الفوارق بين الحضر والريف بناء على مؤشرات مختلفة حسب مدى التوسع الحضري، ٢٠١٠ – ٢٠١٥

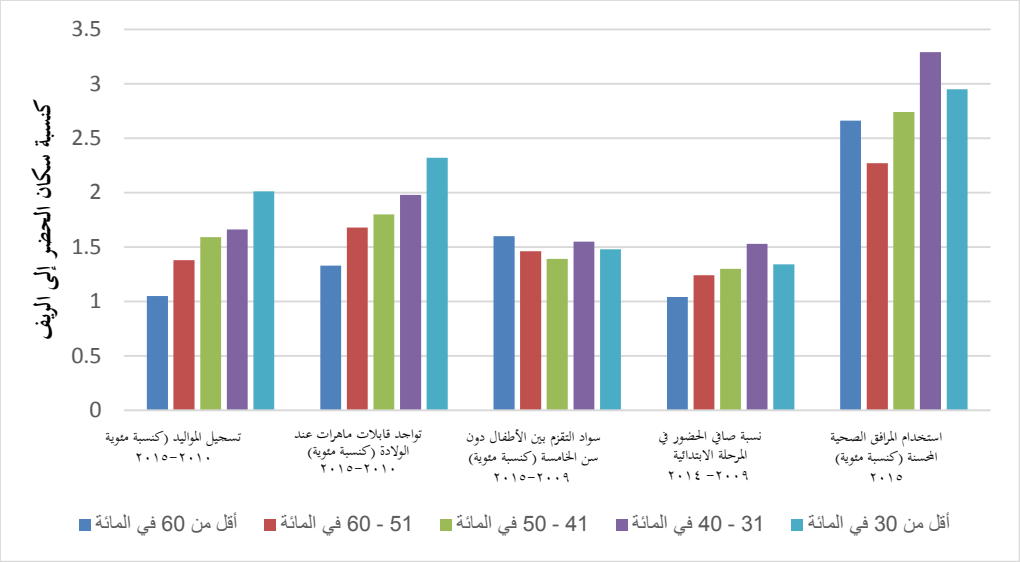

المصدر : جُمعت باستخدام بيانات صادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٦.

٥٨ – وعادة ما يتضاءل التباين بين الحضر والريف مع التوسع الحضري. ولكن لا يوجد الكثير من التقارب بين الحضر والريف من حيث إمكانية الحصول على مصادر مياه الشرب المحسنة حتى في البلدان ذات التوسع الحضري الشديد (الشكل ١٣). ففي البلدان التي تشهد أقل توسع حضري، أي التي تقل فيها نسبة سكان الحضر عن ٣٠ في المائة، يكون معدل الحصول على مياه الشرب المحسنة في المدن والبلدات أعلى بما يتراوح بين ٩ و ٢٩ نقطة مئوية عنه في المناطق الريفية. إلا أن البلدان الشديدة التوسع الحضري في أفريقيا (مثل الكونغو وغابون) سجلت فرقاً بلغ ٥٠ – ٦٠ نقطة مئوية، مما يتعارض مع الاتجاه العالمي الذي تنعدم فيه الفوارق تقريباً في البلدان ذات التوسع الحضري الشديد بين المناطق الحضرية والريفية من حيث الحصول على الخدمات الأساسية.

سادساً – النتائج والآثار المترتبة على السياسات

٥٩ – لقد أخذ النمو القوي الذي شهدته أفريقيا على مرّ السنين منذ عام ٢٠٠٠ يضعف بشكل ملحوظ، إذ انخفض إلى ١,٧ في المائة، وهو أدنى معدل له منذ مطلع القرن الحادي والعشرين. فقد تسبب ضعف أداء الاقتصاد على الصعيد العالمي، وتباطؤ النمو في الصين، إضافة إلى الرياح المعاكسة على المستوى المحلي، في بث عدم الاستقرار في الأداء الاقتصادي للبلدان الأفريقية. ويعني بطء النمو العالمي انخفاض الطلب على السلع والخدمات الواردة من أفريقيا، وانخفاض تدفقات رأس

المال والاستثمارات، مما يوحي بالحاجة إلى وضع سياسات واستراتيجيات من شأنها أن تدعم النمو من خلال رفع مستوى الاستهلاك والاستثمار والتجارة.

٦٠ - وتثبت التطورات الأخيرة التي طرأت على الاقتصاد العالمي أن اعتماد أفريقيا على تصدير السلع الأساسية لا يمكن أن يؤدي الاستمرار فيه إلى تحقيق النمو في القارة. فلا بد من التصدي لتقلبات أسعار السلع الأساسية من خلال اتباع سياسات واستراتيجيات مالية مصممة لمواجهة التقلبات الدورية، ويكون من شأنها أن تدعم إحداث التحول الهيكلي في الاقتصادات الأفريقية وتعزّزه. ويستدعي ذلك أيضاً تحسين البيئة المواتية (سواء من الناحية التنظيمية أو التشغيلية) لقطاع الأعمال وللبرامج من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية. ويشير التراجع في الطلب على السلع الأساسية وأسعارها على مستوى العالم إلى ضرورة تنويع الاقتصادات الأفريقية وبذل الجهود اللازمة لتعزيز حصول السلع الأساسية على القيمة المضافة من خلال التصنيع المعتمد على السلع الأساسية، مما يؤدي إلى إحداث تحول هيكلي في هذه الاقتصادات. ويُعتقد على نطاق واسع أن التنويع يحسن استقرار الاقتصاد الكلي، ويحد من التقلبات، ويضمن مسار نمو أكثر موثوقية من خلال تحرير الإنتاج في قطاعات جديدة، ويساعد على إعادة تخصيص الموارد للأنشطة التي يغلب عليها الطابع الإنتاجي.

٦١ - ولا بد من بناء الهياكل الأساسية للقارة، وضمان إيجاد مصادر إمداد بالطاقة موثوق بها وإقامة شبكات نقل تتسم بالكفاءة، وزيادة الاستثمارات في مجال البحث والتطوير، بحيث تعزز الإنتاجية بشكل كبير من حيث كفاءة الإنتاج، والنمو على المدى الطويل والقدرة التنافسية في العديد من البلدان الأفريقية.

٦٢ - ويشكل تزايد ضعف قيمة العملات المحلية، وهوامش أسعار الفائدة على الديون السيادية الآخذة في الارتفاع، واشتداد التقلبات في تدفقات رؤوس الأموال الداخلة من الأسواق المتقدمة النمو والناشئة، فضلاً عن عدم الاستقرار المهيمن على البيئة الاقتصادية العالمية الراهنة، عوامل تعرقل قدرة القارة على الاستفادة من التمويل في أسواق رؤوس الأموال الدولية. وعليه، فإن الحاجة إلى تمويل العجز الأفريقي في الهياكل الأساسية (باعتبارها إحدى أولويات برنامج التحول الهيكلي في أفريقيا)، تحتم على البلدان الأفريقية استكشاف طرق مبتكرة للتمويل.

٦٣ - وقد استفادت المرأة من النمو في أفريقيا، ولو ببطء. فقد ساعدت الجهود الكبيرة المبذولة لتعميم التعليم على مدى السنوات العشرين الماضية في التحاق جميع الأطفال بالتعليم المدرسي وفي جعل التكافؤ بين الجنسين في مرحلة التعليم الابتدائي يكاد يتحقق بالكامل. وعلى الرغم من تحقيق مكاسب عديدة، فإن عدم المساواة بين الجنسين يظل تحدياً رئيسياً يعيق التنمية في أفريقيا. وينبغي أن يجمع مقررو السياسات بين البرامج الإنمائية الطويلة الأجل مثل توفير الهياكل الأساسية الاجتماعية وتحسين وضع المرأة، وبين التدخلات القصيرة الأجل مثل تلبية الحاجة التي لم تتحقق بعد إلى تنظيم الأسرة وإشاعة التوعية. وعلاوة على ذلك، فإن التوسع الحضري آخذ في التزايد في أفريقيا، وعلى عكس الاتجاهات العالمية، لا يبدو أن الفوارق بين الحضر والريف من حيث الرفاه ومستويات المعيشة في طريقها إلى التضاؤل. وسيساعد الاستثمار في إقامة الروابط الاقتصادية بين الريف والحضر، بما في

ذلك سلاسل الإمدد عند تجهيز المنتجات الزراعية وغيرها من الموارد الطبيعية، في ضمان أن تكون التنمية الحضرية ملازمة للتنمية الريفية.

قائمة المراجع

African Development Bank (2015). *African Development Report 2015. Growth, Poverty and Inequality Nexus: Overcoming Barriers to Sustainable Development*. Abidjan.

_____(2016). African Economic Outlook database. متاح في الموقع الشبكي التالي: http://www.africaneconomicoutlook.org/en/statistics.

African Development Bank, Organization for Economic Cooperation and Development and United Nations Development Programme (2016). *African Economic Outlook 2016. Sustainable Cities and Structural Transformation*. Abidjan.

Bandara, Amarakoon (2015). The economic cost of gender gaps in effective labor: Africa's missing growth reserve. *Feminist Economics*, vol. 21, issue 2, 2015.

Beegle, Kathleen, and others (2016). *Poverty in a Rising Africa*. Washington, DC: World Bank. متاح في الموقع الشبكي https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/22575.

Bongaarts, John (2008). Fertility transitions in developing countries: progress or stagnation? *Studies in Family Planning*, vol. 39, No. 2, pp. 105-110.

Chandy, Laurence (2015). Why is the number of poor people in Africa increasing when Africa's economies are growing? متاح في الموقع الشبكي التالي: https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2015/05/04/why-is-the-number-of-poor-people-in-africa-increasing-when-africas-economies-are-growing/.

Chuhan-Pole, Punam (2015). Falling commodity prices: headwinds for sub-Saharan Africa? *Africa's Pulse* 2015 (April), Washington, DC: World Bank. متاح في الموقع الشبكي التالي: https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/21736/9781464806155.pdf?sequence=5&isAllowed=y.

Conference Board (2015). *Productivity Brief 2015. Global Productivity Growth Stuck in the Slow Lane with No Signs of Recovery in Sight.* متاح في الموقع الشبكي التالي:

https://www.conference-board.org/retrievefile.cfm?filename=the-conference-board-2015-productivity-brief.pdf&type=subsite.

_____ (2016). *The Demographic Profile of African Countries*. Addis Ababa. متاح في الرابط الشبكي التالي:
http://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/demographic_profile_rev_april_25.pdf.

Economist Intelligence Unit (2016). Data tool – Economist Intelligence Unit. متاح في الموقع الشبكي التالي: www.eiu.com.

Fritz, Verena, Roy Katayama and Kenneth Simler (2008). Breaking out of inequality traps: political economy considerations. *PREM Notes*; No. 125. Washington, DC: World Bank. متاح في الموقع الشبكي التالي: https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/11137.

Goldstone, Jack, Andrey Korotayev and Julia Zinkina (2014). Fertility stall and social-demographic risks of humanitarian disasters in tropical Africa, and means of their prevention. عرض قُدم في المؤتمر التالي: the XVIII ISA World Congress of Sociology, Yokohama, 2014.

International Labour Organization (2016). *World Employment and Social Outlook: Trends 2016*. Geneva: International Labour Office. متاح في الرابط الشبكي التالي: http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_443480.pdf.

_____ (2015) *World Economic Outlook: Adjusting to Lower Commodity Prices*. Washington, DC. متاح في الرابط الشبكي https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2015/02/pdf/text.pdf.

_____ (2016a). *Fiscal Monitor: Debt – Use It Wisely*. Washington, DC. متاح في الرابط الشبكي التالي: https://www.imf.org/external/pubs/ft/fm/2016/02/pdf/fm1602.pdf.

_____ (2016b). *World Economic Outlook, April 2016: Too Slow for Too Long*. World Economic and Financial Surveys. Washington, DC. متاح في الرابط الشبكي التالي: https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2016/01/pdf/c1.pdf.

McMillan, Margaret, Dani Rodrik and Íñigo Verduzco-Gallo (2014). Globalization, structural change, and productivity growth, with an update on Africa. *World Development*, vol. 63 (C), pp. 11-32.

Overseas Development Institute (2016). *Child Poverty, Inequality and Demography: Why Sub-Saharan Africa Matters for the Sustainable Development Goals*. London. متاح في الموقع الشبكي التالي: http://www.refworld.org/docid/57c440364.html.

United Nations Children's Fund (2016). *The State of the World's Children: A Fair Chance for Every Child.* New York. متاح في الرابط الشبكي التالي: https://www.unicef.org/publications/files/UNICEF_SOWC_2016.pdf.

United Nations Conference on Trade and Development (2015). *Key Statistics and Trends in International Trade*. Geneva. متاح في الرابط الشبكي http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/ditctab2015d1_en.pdf.

_____ (2016). UNCTADstat (data dissemination platform). Geneva. متاح في الرابط الشبكي التالي: http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx?IF_ActivePath=P,15912&sCS_ChosenLang=en.

United Nations Department of Economic and Social Affairs (2013). *Inequality Matters: Report on the World Social Situation 2013*. رقم المبيع 13.IV.2. متاح في الرابط الشبكي http://www.un.org/esa/socdev/documents/reports/InequalityMatters.pdf.

_____ (2015). *World Population Prospects: The 2015 Revision, Key Findings and Advance Tables*. ورقة العمل رقم ESA/P/WP.241. New York: Population Division, UNDESA. متاح في الرابط الشبكي التالي: https://esa.un.org/unpd/wpp/publications/files/key_findings_wpp_2015.pdf.

_____ (2016). *World Economic Situation and Prospects as of Mid-2016*. Update to *World Economic Situation and Prospects 2016*. رقم المبيع E.16.II.C.2.

United Nations Development Programme (2015). *Human Development Report 2015: Work for Human Development*. New York. متاح في الرابط الشبكي التالي: http://report.hdr.undp.org/.

United Nations Human Settlements Programme (2014). *The State of African Cities 2014: Re-Imagining Sustainable Urban Transitions*. Nairobi. متاح في الرابط الشبكي التالي: http://www.gwp.org/Global/ToolBox/References/The%20State%20of%20African%20Cities%202014_Re-imagining%20sustainable%20urban%20transitions%20(UN-Habitat,%202014).pdf.

World Bank (2009). *World Development Report 2009: Reshaping Economic Geography*. Washington, DC. متاح في الرابط الشبكي التالي: http://documents.worldbank.org/curated/en/730971468139804495/pdf/437380REVISED01BLIC1097808213760720.pdf.

_____ (2016) *World Development Indicators*. Washington, DC. متاح في الموقع الشبكي التالي: http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators.